# معلومات التشريع موضوع التشاور الإلكتروني

1. **اسم التشريع المقترح**

مسودة نظام فرض الرقابة الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة لسنة 2019.

2. **المديرية / الجهة المعنية**

- مديرية الإعفاءات.
- مديرية الشؤون القانونية.

3. **الهدف من التشريع**

**فرض الرقابة الجمركية على البضائع المستوردة والتي يتم إعفاءها بموجب قانون الجمارك** وأي قانون آخر

4. **الأسباب الموجبة**

يهدف مشروع النظام لإيجاد نصوص تشريعية تسمح بما يلي:-

- إيجاد نظام لغايات فرض الرقابة على البضائع المعفاة.
- منع حالات التصرف بالبضائع المعفاة خارج الإطار القانوني, وبالشكل الذي يؤدي إلى إهدار حق الخزينة العامة.
- بيان الإجراءات الواجب اتباعها والشروط اللازمة لغايات فرض أقصى درجة ممكنة وفعالة في الرقابة على البضائع المعفاة.
- الحد من حالات التصرف بخطوط إنتاج الدخان ومنعها, والتخليص عليها كتالف أو سكراب خردة.

5. **مدة التشاور:**

30 يوم.

6. **التواريخ المستهدفة**

أ- تاريخ النشر: 2019/10/2
ب- تاريخ الإغلاق: 2019/11/1

7. **الأسئلة المطلوب الإجابة عليها:**

- تم تنظيم الشروط الواجب توافرها ليتم تسديد قيود البيانات المعفاة وذلك في حدود السند القانوني للنظام (م 149/د), وقد تم مراعاة التخفيف قدر الإمكان في هذه الإجراءات, فهل تعد هذه الإجراءات كافية وميسرة بالنسبة لصاحب العلاقة؟
- تم التأكيد على البضائع المحصورة في نصوص النظام والنص على طرق تسديدها, هل كانت نصوص النظام كافية في هذا الشأن؟
- تقوم الدائرة وأثناء إجراءات تسديد القيود بكشوفات وتدقيقات ميدانية وورقية, وهذه الإجراءات تتطلب جهد ووقت من موظفي الدائرة, لذا تم النص على بدل مقابل عملية تسديد قيود البيانات المعفاة, فهل النسبة المنصوص عليها تراعي قيمة الجهد المبذول من الدائرة.

- أي ملاحظات أخرى حول النظام.

8. **الجهات المستهدفة:**
- **الجهات الحاصلة على إعفاء بموجب أحكام قانون الجمارك والقوانين الأخرى.**

9. **البريد الإلكتروني للردود:**
- Legal.affairs@customs.gov.jo